مشهد صناعة البتروكيماويات العالمية

وانعكاساته على الدول الأعضاء في أوابك

الربع الأول 2026

إعداد:

د. ياسر بغدادي

خبير أول صناعات نغطية

الشؤون الفنية - أوابك

مشهد صناعة البتروكيماويات العالمية
وانعكاساته على الدول الأعضاء في أوابك
الربع الأول 2026

ملخص تنفيذي

دخلت صناعة البتروكيماويات العالمية الربع الأول من عام 2026 في بيئة مركبة، اتسمت بتداخل فائض هيكلي مستمر في الطاقات الإنتاجية مع تصاعد مفاجئ في المخاطر الجيوسياسية، بما أثر على استقرار الإمدادات وأعاد تشكيل أولويات السوق على المدى القصير.

فمن الناحية الهيكلية، واصلت التوسعات الإنتاجية التي شهدتها الأسواق العالمية منذ عامي 2022–2023 الضغط على التوازن بين العرض والطلب، خاصة في آسيا، في ظل تباطؤ نمو الطلب مقابل الزيادة النانجة عن الطاقات الجديدة. وقد انعكس ذلك في استمرار ضعف الهوامش الربحية في عدد من السلاسل الأساسية، الأمر الذي دفع بعض الشركات إلى خفض معدلات التشغيل، وإغلاق الوحدات الأقل كفاءة، إلى جانب تسريع برامج تحسين الكفاءة التشغيلية.

غير أن العامل الأكثر تأثيراً خلال هذا الربع تمثل في التطورات الجيوسياسية التي شهدتها منطقة الشرق الأوسط خلال شهر مارس 2026، والتي دفعت السوق مؤقتاً من التركيز على فائض المعروض إلى تصاعد المخاوف بشأن استمرارية الإمدادات. وقد انعكس ذلك في ارتفاع أسعار اللقيم، وزيادة تكاليف النقل والتأمين، إلى جانب إعادة توجيه بعض التدفقات التجارية نحو الأسواق الآسيوية والأوروبية.

وفي هذا السياق، برزت الدول الأعضاء في أوابك كمحور رئيسي لهذه التحولات، حيث تزامنت آثار تعطل الإنتاج في بعض الدول مع ضغوط لوجستية متزايدة في دول أخرى، في حين واصلت بعض الدول تنفيذ خطط التوسع الصناعي وتعميق سلاسل القيمة، بما يعكس تنوع أنماط التأثر داخل المنطقة. يبين الشكل (1) مشهد سوق البتروكيماويات بين فائض الإنتاج واضطراب الإمدادات في الربع الأول 2026.

الشكل (1)

مشهد سوق البتروكيماويات بين فائض الإنتاج واضطراب الإمدات في الربع الأول 2026

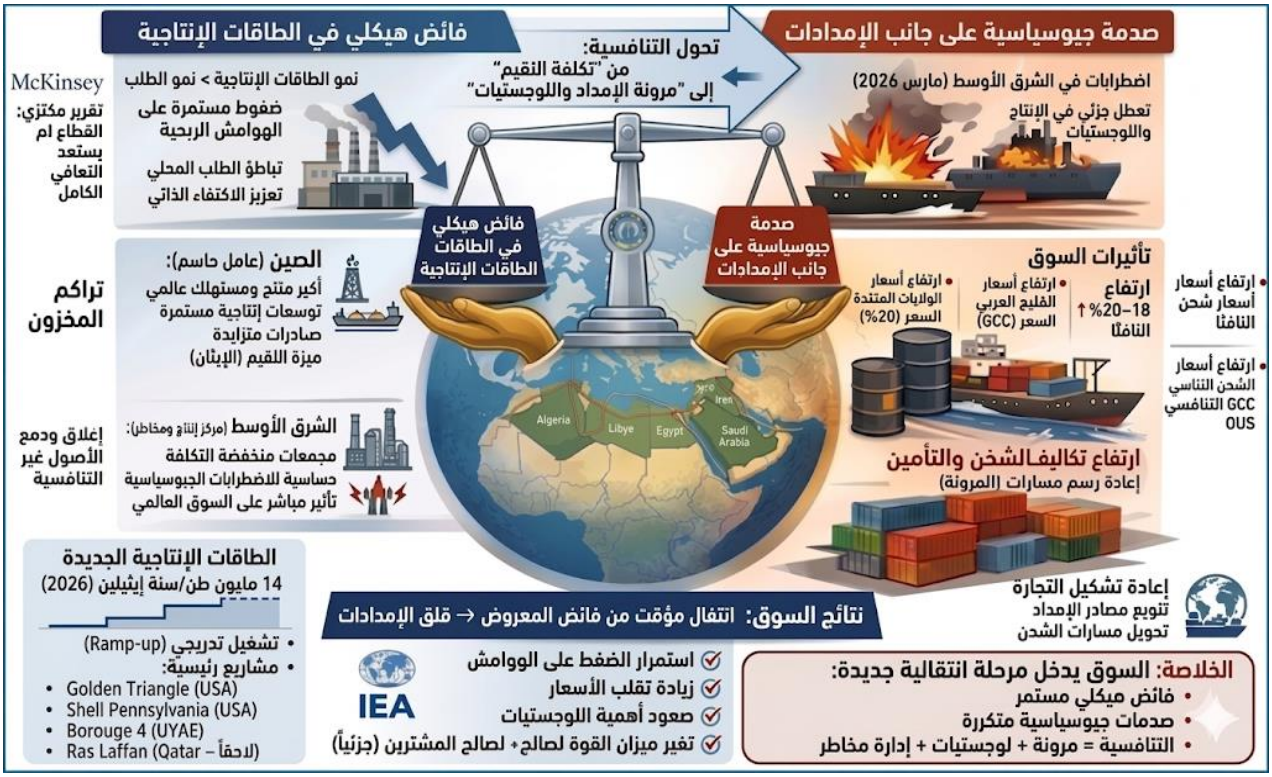

ويمكن توصيف هذا الربع كمرحلة انتقالية قصيرة الأجل، أعادت خلالها التطورات الجيوسياسية توجيه تركيز السوق من فائض المعروض إلى مخاطر استمرارية الإمدادات، دون أن تُحدث تغيراً جوهرياً في الاختلال الهيكلي القائم.

1. وضع السوق العالمي والطاقات الإنتاجية الجديدة

شهدت صناعة البتروكيماويات العالمية خلال الربع الأول من عام 2026 استمرار حالة الاختلال الهيكلي بين العرض والطلب، حيث ظل نمو الطلب العالمي دون مستوى التوسعات في الطاقات الإنتاجية، لا سيما في سلاسل الإيثيلين والبولي أوليفينات. ويعكس هذا الوضع امتدادًا لحالة فائض المعروض التي بدأت منذ عامي 2022–2023، مدفوعة بتسارع الاستثمارات في عدد من الأسواق، وفي مقدمتها الصين، التي واصلت تعزيز قدراتها الإنتاجية ضمن مجمعات صناعية متكاملة واسعة النطاق. وقد انعكس ذلك في استمرار الضغوط على هوامش الربحية في عدد من

المناطق الصناعية، لا سيما في أوروبا وشمال شرق آسيا، رغم تسجيل تحسن محدود في بعض المؤشرات التشغيلية داخل آسيا[1] . يوضح الشكل (2) سلسلة التأثيرات في سوق البتروكيماويات: فائض المعروض، الضغط السعري، واستجابات الشركات.

الشكل (2)

سلسلة التأثيرات في سوق البتروكيماويات: فائض المعروض، الضغط السعري، واستجابات الشركات

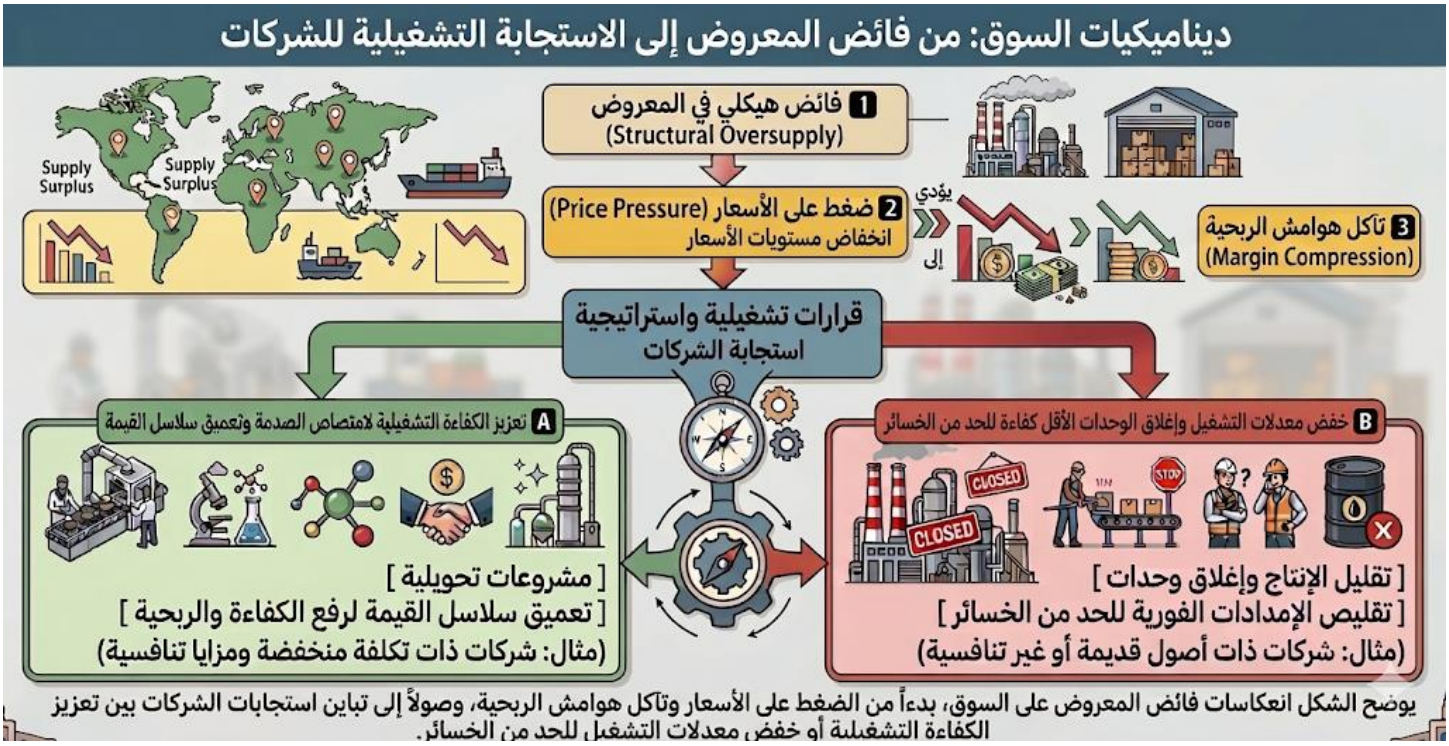

فيما يتعلق بتطورات الطاقة الإنتاجية، يُلاحظ أن التأثير الفعلي خلال هذا الربع لم يكن نتيجة دخول كامل الطاقات الجديدة المخطط لها لعام 2026، بل جاء بالأساس من استمرار دخول وحدات جديدة في مراحل التشغيل التدريجي، أي بدء التشغيل بطاقة جزئية يتم رفعها تدريجياًبمرور الوقت، بالتوازي مع استكمال الاختبارات الفنية وتحقيق الاستقرار التشغيلي، إلى جانب تشغيل محدود لبعض المشاريع التي بدأت فعلياً في نهاية عام 2025.

[1] [1] McKinsey & Company, Global Chemicals Outlook 2025–2026: Managing Overcapacity and Margin Pressures, 2025.

ورغم أن إجمالي الإضافات المتوقعة من الإيثيلين خلال عام 2026 يتجاوز 14 مليون طن سنويًا على مستوى العالم، فإن أثرها خلال الربع الأول ظل محدودًا نسبيًا.

في هذا السياق، بدأت هذه الموجة من التوسعات في التبلور من خلال عدد من المشاريع الكبرى التي شرعت في التأثير التدريجي على السوق. ومن أبرزها مشروع **Golden Triangle Polymers** في الولايات المتحدة، الذي يمثل إضافة مهمة في طاقات البولي إيثيلين، إلى جانب استمرار رفع معدلات التشغيل في مجمع **Shell Pennsylvania** مع اقترابه من الاستقرار التشغيلي الكامل. كما بدأت بعض المشاريع في الشرق الأوسط، مثل مشروع بروج 4 في دولة الإمارات العربية المتحدة، في ضخ كميات إضافية إلى السوق بشكل تدريجي، في حين ظل تأثير مشاريع أخرى—مثل مجمع رأس لفان للبتروكيماويات في دولة قطر—محدوداً خلال هذا الربع نظرًا لارتباطها بجداول تشغيل وتدرج في مراحل التشغيل تمتد إلى النصف الثاني من العام، بما يؤخر دخولها الكامل إلى السوق.كما تشير بيانات **Argus Media** إلى أن الولايات المتحدة لا تزال تمثل المحرك الرئيسي للإمدادات الإضافية خلال هذه المرحلة، حيث يُقدّر أن جزءاً مهماً من الزيادة السنوية البالغة نحو 2 مليون طن من طاقات البولي إيثيلين قد بدأ في الظهور التدريجي في السوق خلال الربع الأول. وقد انعكس ذلك في زيادة المعروض القابل للتصدير، لا سيما إلى أوروبا وأمريكا اللاتينية، في وقت يشهد فيه الطلب تباطؤاً نسبياً في قطاعات رئيسية مثل البناء والتشييد والصناعات الاستهلاكية في أوروبا وآسيا، مما حدّ من قدرة السوق على استيعاب هذه الكميات الإضافية.

أما على مستوى آسيا، فقد واصلت الصين لعب دورها المحوري في تشكيل توازنات السوق العالمية، مدفوعة باستمرار دخول طاقات إنتاجية جديدة ضمن مجمعات متكاملة—وإن بوتيرة تدريجية وغير متزامنة—بالتوازي مع تباطؤ نمو الطلب المحلي مقارنة بالتوقعات السابقة. وقد أسهم هذا التداخل بين نمو العرض وضعف الطلب في تعزيز توجه الصين نحو الاكتفاء الذاتي وتقليص الاعتماد على الواردات، مع بروز مؤشرات واضحة على تنامي الفائض المحلي في بعض السلاسل، لا سيما البولي بروبيلين والبولي فينيل كلوريد، وهو ما انعكس بدوره على تدفقات التجارة الإقليمية والدولية.

فيما يتعلق بتطورات جانب العرض داخل آسيا، لم يشهد الربع الأول من عام 2026 دخول عدد كبير من المشروعات إلى مرحلة التشغيل التجاري الكامل، حيث تركزت التطورات بشكل رئيسي

في التشغيل التجريبي لبعض المجمعات الجديدة، واستئناف تشغيل وحدات قائمة بعد انتهاء أعمال الصيانة الدورية، إلى جانب تشغيل محدود لبعض وحدات البولي أوليفينات. وقد شمل ذلك عدداً من المجمعات الكبرى في الصين، مثل توسعات مجمع **Zhenhai Refining & Chemical (ZRCC)** التابع لشركة**Sinopec** ، إلى جانب بعض المجمعات التابعة لشركتي **Wanhua Chemical** و **Hengli Petrochemical**، والتي دخلت مراحل تشغيل تدريجي دون الوصول إلى طاقتها التشغيلية الكاملة خلال هذه الفترة.

في المقابل، استمر تأجيل تشغيل عدد من المشروعات الكبرى في المنطقة إلى النصف الثاني من العام، بما في ذلك بعض المجمعات في جنوب شرق آسيا مثل مشروع **Long Son Petrochemicals** في فيتنام، وذلك بالتوازي مع اتجاه بعض المنتجين إلى خفض معدلات التشغيل أو إغلاق الوحدات الأقل كفاءة، في محاولة لإدارة فائض المعروض والحد من الضغوط على الأسعار.

ويعكس هذا النمط من التطورات ما يمكن وصفه بـ"الإدارة الحذرة للمعروض"، حيث لم تعد الشركات تسعى إلى تشغيل كامل طاقاتها الإنتاجية في ظل ظروف سوقية غير مواتية، بل أصبحت أكثر ميلاً إلى ضبط معدلات التشغيل بما يتماشى مع الطلب الفعلي، بهدف الحفاظ على مستويات مقبولة من الربحية.

لم تقتصر استجابة الشركات على خفض معدلات التشغيل فحسب، بل امتدت لتشمل إعادة ترتيب أولويات الاستثمار، حيث اتجه عدد من المنتجين إلى تأجيل بعض المشروعات الجديدة، وإعادة تقييم جدوى التوسعات المخطط لها، خاصة في السلاسل الأساسية ذات الهوامش المنخفضة. كما برز توجه متزايد نحو التركيز على المنتجات الأعلى قيمة، وتعزيز التكامل الصناعي، بما يعكس تحولاً تدريجياً في سلوك الشركات من التوسع الكمي إلى تحسين الكفاءة وتعظيم القيمة.

على هذا الأساس، يمكن القول إن السوق العالمية خلال الربع الأول من عام 2026 ظلت محكومة في المقام الأول بالعوامل الهيكلية المرتبطة بفائض المعروض، إلا أن هذا الفائض اتسم بدرجة من الديناميكية نتيجة التشغيل التدريجي للمشروعات الجديدة، إلى جانب إعادة ضبط معدلات التشغيل في عدد من المناطق. وقد أسهم ذلك في خلق بيئة سوقية تتسم باستمرار الضغوط

على هوامش الربحية. وفي ضوء هذه التطورات، يبين الجدول (1) أبرز مشروعات البتروكيماويات العالمية العملاقة التي بدأ تشغيلها أو دخلت مراحل التشغيل خلال الربع الأول من عام 2026 [2].

الجدول (1)
مشروعات البتروكيماويات العالمية العملاقة والتي بدء تشغيلها في الربع الأول من 2026

المشروع	الدولة	الشركة / الشركاء	المنتج الرئيسي	الطاقة المضافة (مليون طن/سنة)	الحالة(2026)
Golden Triangle Polymers	الولايات المتحدة	Chevron Phillips	إيثيلين+ PE	2.0	بدء تشغيل 2026
Shell Pennsylvania Complex (Ramp-up)	الولايات المتحدة	Shell	إيثيلين+ PE	1.6	تشغيل كامل 2026
Ras Laffan Petrochemical Complex	قطر	QatarEnergy + Chevron Phillips	إيثيلين+ PE	1.7	تشغيل نهاية 2026
Borouge 4	الإمارات	ADNOC + Borealis	إيثيلين+ PE	1.4	تشغيل 2025–2026

يعكس هذا التوزيع الجغرافي للمشروعات استمرار تمركز الطاقات الإنتاجية الجديدة في كل من الولايات المتحدة والشرق الأوسط، وهو ما يعزز من الضغوط التنافسية على الأسواق الأوروبية والآسيوية خلال عام 2026، في ظل محدودية نمو الطلب مقارنة بحجم التوسعات. كما يشير ذلك إلى استمرار توجه المنتجين في هذه المناطق نحو الأسواق التصديرية، بما قد يسهم في إعادة تشكيل تدفقات التجارة العالمية للبتروكيماويات خلال الفترة المقبلة. يبين الشكل (3) مشروعات البتروكيماويات العالمية العملاقة في الربع الأول 2026.

2 استند إعداد هذا التحليل إلى مجموعة من المصادر الدولية المتخصصة، من بينها تقارير Argus Media و ICISوS&P Global Commodity Insights، بالإضافة إلى البيانات الصادرة عن الشركات المطورة للمشروعات مثل Chevron Phillips Chemical و ExxonMobilو QatarEnergyو Borougeو Saudi Aramco، فضلاً عن مراجعة تحليلات الوكالة الدولية للطاقة (IEA) وتقارير McKinsey & Company المتعلقة باتجاهات صناعة البتروكيماويات العالمية.

الشكل (3)

مشروعات البتروكيماويات العالمية العملاقة في الربع الأول 2026

2. التحديات الجيوسياسية والاقتصادية: صدمة مارس 2026

شهدت الأسواق العالمية للطاقة والبتروكيماويات خلال شهر مارس 2026 تصاعداً في الاضطرابات الجيوسياسية في منطقة الشرق الأوسط، مما أدى إلى بروز صدمة إمدادات مفاجئة أعادت ترتيب أولويات السوق على المدى القصير. فبعد أن كانت الأسواق في بداية العام محكومة أساساً بعوامل فائض المعروض، انتقلت بسرعة إلى حالة من القلق بشأن استمرارية الإمدادات، في ظل تصاعد المخاطر المرتبطة بالبنية التحتية للطاقة ومسارات الشحن الحيوية.

انعكست هذه التطورات بشكل مباشر على أسواق الطاقة، حيث شهدت أسعار النفط والغاز ارتفاعات حادة خلال فترة زمنية قصيرة. فقد ارتفعت أسعار خام برنت بأكثر من 50% منذ بداية التصعيد، متجاوزة مستويات 119 دولاراً للبرميل في بعض الفترات، في حين سجلت أسعار الغاز الطبيعي—لا سيما في أوروبا—زيادات تراوحت بين 50% و60% نتيجة تعطل الإمدادات وتراجع مستويات التخزين، وفقاً لتقارير **Reuters** . وقد أسهمت هذه الزيادات في رفع تكاليف الطاقة واللقيم المستخدم في الصناعات البتروكيماوية، خاصة في المناطق المستوردة للطاقة.حيث شهدت أسعار النافثا ارتفاعاً ملحوظاً خلال الأسبوع الأول من شهر مارس بنحو 18–20%، مدفوعة بمخاوف تعطل الإمدادات وإعادة تسعير المخاطر في السوق الفورية، مع بلوغ علاوة النافثا في

الدول الأعضاء في أوابك من دول الخليج العربية أعلى مستوياتها منذ عامين[3] ، وفقاً لبيانات **Polymerupdate** و**Argus Media** .

في موازاة ذلك، برزت اختناقات لوجستية حادة نتيجة اضطراب حركة الملاحة في عدد من المسارات الحيوية، وعلى رأسها مضيق هرمز، الذي يُعد نقطة عبور رئيسية لنحو 20% من تجارة النفط والغاز العالمية. وقد أدى تقييد الملاحة وارتفاع المخاطر الأمنية إلى تراجع حركة السفن، وارتفاع ملحوظ في تكاليف الشحن والتأمين، حيث قفزت تكاليف استئجار ناقلات الغاز الطبيعي المسال—(**Charter Rates**) هي تكلفة استئجار السفينة نفسها، وليس تكلفة نقل كل طن من الشحنة—إلى أكثر من 250 ألف دولار يومياً في بعض الرحلات الفورية، مقارنة بنحو 42 ألف دولار يومياً قبل الأزمة، وفقاً لتقارير Reuters .وانعكس ذلك في تأخير الشحنات وارتفاع تكاليف النقل، مما زاد من الضغوط على سلاسل الإمداد العالمية.

كما امتدت هذه التأثيرات إلى أنماط التجارة الدولية، حيث بدأت الأسواق المستوردة—لا سيما في آسيا—في تنويع مصادر الإمداد وتقليل الاعتماد على منطقة واحدة، في حين سعت بعض الدول المنتجة، وعلى رأسها الولايات المتحدة، إلى تعزيز صادراتها من المنتجات البتروكيماوية للاستفادة من الفجوة المؤقتة في الإمدادات، وفقاً لتقديرات **Argus Media** .

أما على مستوى المنتجات النهائية، فقد انعكست هذه الصدمة في ارتفاع ملحوظ في أسعار البوليمرات، خاصة البولي إيثيلين والبولي بروبيلين، حيث سجلت الأسواق زيادات ملموسة مقارنة بمستويات ما قبل الأزمة مدفوعة بارتفاع تكاليف اللقيم والشحن، إلى جانب اضطراب تدفقات المواد الأولية من الشرق الأوسط. كما أشارت تقارير **Reuters** إلى أن أسعار البلاستيك بلغت أعلى مستوياتها منذ عدة سنوات في بعض الأسواق، في ظل نقص نسبي في المواد الوسيطة وتأخير في الإمدادات، مما أثر على استمرارية سلاسل التوريد الصناعية. ويؤكد ذلك الترابط الوثيق بين أسواق الطاقة والبتروكيماويات، حيث لم تعد هذه الأخيرة مجرد صناعات تحويلية تابعة، بل أصبحت تتأثر بشكل مباشر وفوري بتقلبات أسواق النفط والغاز، سواء من حيث تكلفة اللقيم أو استقرار

[3] يقصد بارتفاع علاوة النافثا في دول الخليج العربية إلى أعلى مستوياتها منذ عامين، اتساع الفارق بين سعر النافثا في المنطقة والأسعار المرجعية في الأسواق العالمية، وهو ما يعكس استعداد المشترين—لا سيما في آسيا—لدفع أسعار إضافية لتأمين الإمدادات في ظل تصاعد المخاطر الجيوسياسية. ويشير ذلك إلى انتقال السوق من حالة وفرة نسبية إلى حالة طلب تحوطي مدفوع بمخاوف تعطل الشحنات، الأمر الذي أسهم في زيادة تكاليف اللقيم وتعزيز الضغوط على هوامش الصناعات البتروكيماوية المعتمدة على النافثا.

الإمدادات، بما يعزز من حساسيتها للدورات الجيوسياسية. ويبين الشكل (4) سلسلة انتقال هذه الصدمة عبر أسواق الطاقة واللقيم والمنتجات البتروكيماوية خلال الربع الأول من عام 2026.

الشكل (4)

سلسلة انتقال الصدمة في أسواق البتروكيماويات في الربع الأول 2026

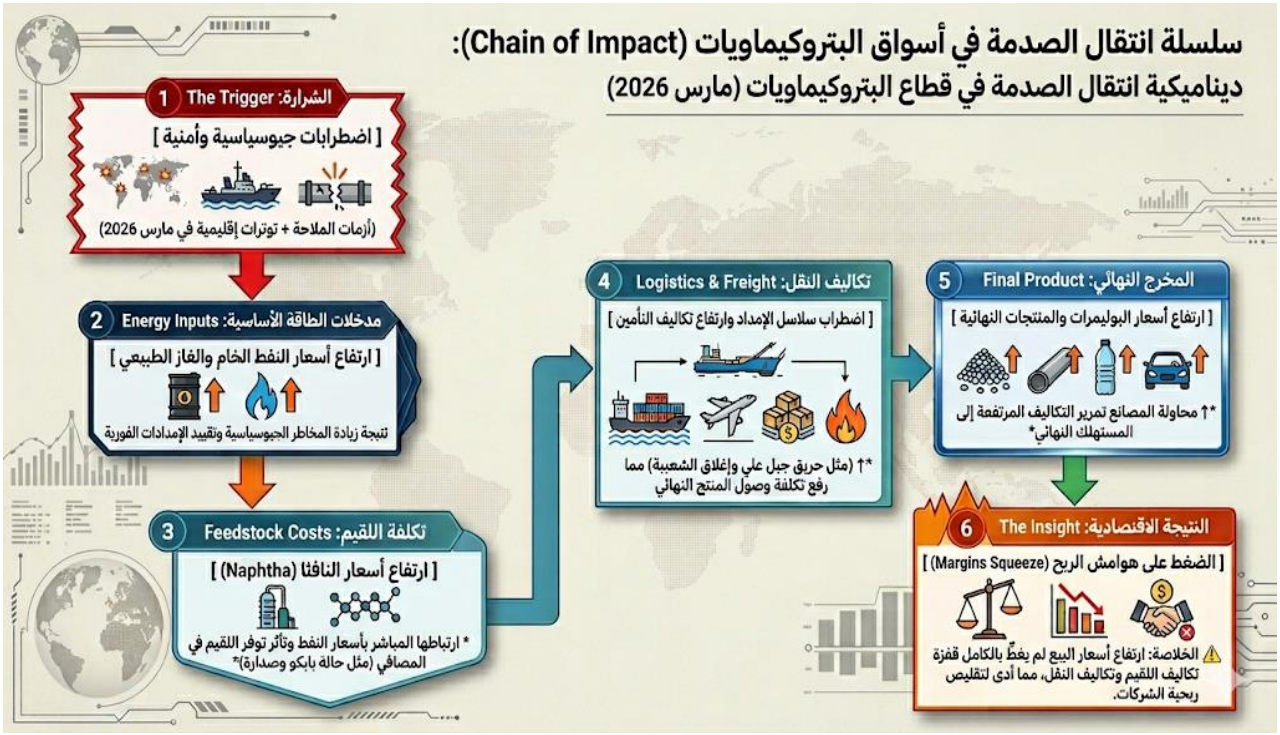

في هذا الإطار، ووفقاً لتقارير **Argus Media** و**Reuters**، برزت مؤشرات على تعرض جزء من الطاقات الإنتاجية العالمية—خاصة في قطاع الميثانول—لمخاطر التعطل، حيث ارتبطت هذه المخاطر بشكل مباشر باضطرابات إمدادات الغاز الطبيعي، لا سيما في منطقة الشرق الأوسط. فقد أدى إعلان القوة القاهرة على صادرات الغاز في **دولة قطر**، إلى جانب التحديات التشغيلية في بعض الدول المنتجة للغاز في المنطقة، إلى تقليص توفر اللقيم للصناعات التحويلية، بما في ذلك إنتاج الميثانول.

تشير تقديرات السوق إلى أن نحو 17% من الطاقة الإنتاجية العالمية للميثانول كانت عرضة للتأثر المباشر أو غير المباشر خلال هذه الفترة، وهو ما دفع المشترين إلى تأمين احتياجاتهم من مصادر بديلة، وعزز من حالة التقلب في الأسواق.

ومن زاوية تحليلية، يمكن توصيف هذه التطورات بأنها تمثل "صدمة مزدوجة"، حيث تتعرض الدول المنتجة لضغوط على جانب العرض نتيجة تعطل الإنتاج والتصدير، في حين تواجه الأسواق المستوردة—وخاصة أوروبا—ضغوطاً متزايدة على جانب التكلفة نتيجة ارتفاع أسعار الطاقة واللقيم. ويسهم هذا التفاعل في تضخيم أثر الأزمة على الأسواق العالمية، سواء من حيث الأسعار أو استقرار الإمدادات.

وعليه، يمكن القول إن صدمة مارس 2026 لم تُلغي فائض المعروض القائم في السوق، لكنها أعادت ترتيب أولويات المتعاملين، حيث تحولت الأسواق مؤقتاً من التركيز على وفرة الإمدادات إلى تقييم المخاطر المرتبطة باستمراريتها. وقد انعكس ذلك في زيادة حساسية الأسعار للأحداث الجيوسياسية، وارتفاع تكاليف اللوجستيات، وتنامي أهمية مرونة سلاسل الإمداد كعامل حاسم في استقرار السوق خلال فترات الاضطراب [4].

3. تأثيرات الاضطرابات الجيوسياسية والتطورات الصناعية في الدول الأعضاء

في امتداد مباشر لتداعيات صدمة مارس 2026، انتقلت آثار الاضطرابات الجيوسياسية من مستوى السوق العالمية إلى مستوى الأصول التشغيلية وسلاسل القيمة داخل الدول الأعضاء، حيث تباينت أنماط التأثر بين تعطل إنتاجي مباشر، واضطرابات في إمدادات اللقيم، واختناقات لوجستية، إلى جانب بروز مخاطر تشغيلية غير مباشرة داخل المجمعات الصناعية، في مقابل استمرار بعض الدول في تنفيذ برامج التوسع الصناعي. ويعكس هذا التباين تعدد قنوات انتقال الصدمات داخل القطاع—من الإنتاج إلى النقل والتصدير—بما أسهم في زيادة تعقيد المشهد التشغيلي خلال هذه الفترة.

ففي **المملكة العربية السعودية**، برزت حالة التعطل الإنتاجي المباشر بوضوح، مع تعليق الإنتاج مؤقتاً في مجمع شركة صدارة للكيميائيات بتاريخ 31 مارس 2026 نتيجة اضطرابات سلاسل

[4] Reuters (2026). *Energy prices surge amid Middle East tensions*, March 2026.
Reuters (2026). *Iran war chokes petrochemical supply, sends plastic prices soaring*, March 2026.
Reuters (2026). *LNG shipping costs surge as Hormuz risks escalates*, March 2026.
Polymerupdate (2026). *Naphtha prices jump amid supply disruptions*, March 2026.
Argus Media (2026). *Petrochemical trade flows disrupted by Middle East tensions*, March 2026.
Argus Media (2026). *Naphtha premiums in the Middle East reach multi-year highs*, March 2026.

الإمداد، وهو ما يمثل نموذجاً لانتقال تأثير الأزمة إلى مستوى العمليات الصناعية، وانعكاسه الفوري على السوق.

أما في دولة **قطر**، فقد اتخذ التأثير مساراً غير مباشر، تمثل في إعلان حالة القوة القاهرة على صادرات الغاز الطبيعي المسال في مدينة رأس لفان الصناعية، الأمر الذي انعكس على توفر اللقيم وأدى إلى خفض الإنتاج في بعض الصناعات المرتبطة، خاصة الأمونيا واليوريا. وتشير التقديرات إلى تأثر نحو 17% من طاقة تصدير الغاز الطبيعي المسال خلال هذه الفترة، بما يبرز حساسية سلاسل الإنتاج المعتمدة على الغاز لأي اضطراب في تدفقات الإمدادات، حتى في ظل سلامة البنية الصناعية.

في مملكة **البحرين**، تجلى التأثير من خلال منظومة التكرير والطاقة، حيث أدى إعلان شركة "بابكو" حالة القوة القاهرة عقب الهجوم على مجمع التكرير إلى اضطراب إمدادات المواد الوسيطة واللقيم، وانعكاس ذلك بشكل غير مباشر على الصناعات الكيماوية المرتبطة، بما يؤكد الترابط الوثيق بين أنشطة التكرير والبتروكيماويات. كما سُجلت حوادث تشغيلية محدودة في بعض الوحدات الصناعية، تم احتواؤها دون آثار هيكلية دائمة، إلا أنها عكست ارتفاع مستوى المخاطر التشغيلية خلال هذه الفترة.

في دولة **الإمارات العربية المتحدة**، اتخذ التأثير طابعاً مزدوجاً جمع بين الأبعاد اللوجستية والتشغيلية، حيث أسهمت اضطرابات حركة الشحن في ميناء جبل علي في تأخير تدفقات التجارة، خاصة صادرات البوليمرات، في حين شهد مجمع **بروج** في الرويس حوادث تشغيلية محدودة تمثلت في اندلاع حرائق موضعية نتيجة عوامل خارجية، مما أدى إلى إيقاف مؤقت لبعض الوحدات الإنتاجية لحين استكمال أعمال الفحص والتقييم الفني، دون تسجيل تأثيرات هيكلية دائمة على الطاقة الإنتاجية. ويعكس ذلك بوضوح تزايد أهمية المخاطر التشغيلية غير المباشرة كأحد مسارات تأثر المجمعات الصناعية خلال فترات الاضطراب.

بصورة مماثلة، شهدت دولة **الكويت** اضطرابات لوجستية تمثلت في إغلاق مؤقت لميناء الشعيبة، إلى جانب تسجيل حوادث تشغيلية محدودة في بعض المرافق الصناعية المرتبطة بالبنية التحتية للطاقة والخدمات، مما أثر بشكل مؤقت على تدفقات الصادرات واستمرارية التشغيل في بعض الوحدات، دون أن يمتد ذلك إلى تعطل واسع في الإنتاج.

أما في **العراق**، فلم تُسجل تأثيرات مباشرة على قطاع البتروكيماويات خلال هذه الفترة، حيث ظل التركيز منصباً على استقرار قطاع الطاقة في ظل التحديات التشغيلية القائمة، دون بروز تطورات صناعية ذات أثر ملموس على السوق. وفي المقابل، شهدت ليبيا تطوراً تمهيدياً تمثل في إطلاق مشروع مصفاة الجنوب، في إطار جهود إعادة بناء البنية التحتية لقطاع التكرير والبتروكيماويات، بما قد يدعم مستقبلاً تطوير الصناعات المرتبطة.

بالتوازي مع هذه التأثيرات التشغيلية، برزت في بعض الدول الأعضاء اتجاهات هيكلية تعكس استمرار التوسع الصناعي وتعميق سلاسل القيمة. ففي **الجزائر**، تواصل التقدم في مشروع إنتاج ميثيل ثالثي بيوتيل إيثر التابع لشركة سوناطراك مع اقترابه من مرحلة التشغيل، بما يعكس توجهاً نحو تعزيز التصنيع المحلي وتقليل الاعتماد على الواردات. كما شهدت **مصر** تحركات توسعية ملحوظة، تمثلت في دخول مشروع مشتقات الميثانول في دمياط مرحلة التنفيذ، إلى جانب الإعلان عن خطط لتطوير عدد من المشروعات الجديدة حتى عام 2030، بما يدعم بناء قاعدة صناعية متكاملة قائمة على المنتجات التحويلية.

وعليه، تعكس هذه التطورات صورة متعددة الأبعاد لتأثيرات الاضطرابات الجيوسياسية، حيث لم تقتصر على تعطل الإنتاج، بل امتدت لتشمل مختلف حلقات سلسلة القيمة، من توفر اللقيم إلى كفاءة البنية اللوجستية، إضافة إلى تنامي المخاطر التشغيلية داخل المجمعات الصناعية. وفي الوقت ذاته، استمرت بعض الدول في دفع مسار التوسع الصناعي، بما يعكس تداخلاً بين الضغوط التشغيلية قصيرة الأجل والتوجهات الاستراتيجية طويلة الأجل. ويؤكد ذلك أن ديناميكيات قطاع البتروكيماويات في الدول الأعضاء باتت ترتكز بشكل متزايد على المرونة التشغيلية والتخطيط الاستباقي كعناصر أساسية للتكيف مع بيئة تتسم بارتفاع مستويات عدم اليقين[5].

[5] Reuters, *Supply chain disruptions impact petrochemical operations in Saudi Arabia*, March 2026.
Reuters, *Iran conflict damages Qatar LNG capacity, impacting global supply outlook*, March 2026.
Argus Media, *Qatar LNG disruptions tighten feedstock availability for petrochemicals*, March 2026.
Reuters, *Bahrain refinery attack triggers force majeure and supply disruptions*, March 2026.
Polymerupdate, *Jebel Ali port fire disrupts polymer shipments and logistics flows*, March 2026.
Reuters, *Kuwait port disruption impacts petrochemical export flows*, March 2026.
Reuters, *Libya launches southern refinery project amid energy sector rebuilding*, 2026.
Argus Media, *Algeria advances MTBE project as part of downstream expansion strategy*, 2026.
Reuters, *Egypt expands petrochemical investments and methanol derivatives project in Damietta*, 2026.

وفي ضوء تعدد أنماط التأثر بين الدول الأعضاء، يمكن تلخيص أبرز صور الاضطرابات التشغيلية التي شهدها القطاع خلال هذه الفترة في إطار تحليلي موجز يوضح طبيعة التأثير وقنوات انتقاله عبر مختلف الدول. يبين الجدول (2) الاضطرابات التشغيلية في قطاع البتروكيماويات – الدول الأعضاء (مارس–أبريل 2026).

الجدول (2)

الاضطرابات التشغيلية في قطاع البتروكيماويات – الدول الأعضاء (مارس–أبريل 2026)

الدولة	نوع التأثر	طبيعة الخسارة
السعودية	تعطل إنتاجي مباشر	**توقف مؤقت في مجمع صدارة نتيجة اضطراب سلاسل الإمداد**
قطر	اضطراب في اللقيم	**خفض إنتاج الصناعات المرتبطة نتيجة تأثر إمدادات الغاز**
البحرين	تأثير غير مباشر (تكرير/طاقة)	**اضطراب اللقيم + حوادث تشغيلية محدودة**
الإمارات	لوجستي + تشغيلي غير مباشر	**تأخير شحنات + توقف مؤقت في بعض وحدات بروج**
الكويت	لوجستي + تشغيلي محدود	**إغلاق مؤقت للميناء + اضطرابات تشغيلية جزئية**
العراق	محدود/غير مباشر	**عدم تسجيل تأثيرات مباشرة على القطاع**
الجزائر	توسع صناعي	**تقدم مشروع) MTBE تأثير إيجابي/هيكلي(**
مصر	توسع صناعي	**تنفيذ مشروع مشتقات الميثانول وخطط توسعية**
ليبيا	تطوير قطاع المصب	**إطلاق مشروع مصفاة الجنوب (مرحلة تمهيدية)**

تشير المعطيات إلى أن الخسائر التشغيلية في هذه المرحلة لم تكن ناتجة فقط عن تعطل الإنتاج المباشر، بل تأثرت بدرجة أكبر عبر قنوات غير مباشرة، تشمل اضطرابات اللقيم واللوجستيات، إضافة إلى تزايد المخاطر التشغيلية داخل المجمعات الصناعية، وهو ما يعكس تحول طبيعة المخاطر في القطاع من مخاطر إنتاجية تقليدية إلى مخاطر مركبة متعددة الأبعاد.

4. إعادة تشكيل التدفقات التجارية العالمية

أدت الاضطرابات الجيوسياسية التي شهدتها الأسواق خلال شهر مارس 2026 إلى إعادة تشكيل ملحوظة في أنماط التجارة العالمية للبتروكيماويات، حيث لم يقتصر تأثيرها على مستويات

الأسعار أو الإنتاج، بل امتد ليشمل مسارات التدفقات التجارية، وهيكل العلاقات بين الأسواق المنتجة والمستهلكة، وسلوك كلٍ من المشترين والموردين.

ففي ظل تصاعد المخاطر المرتبطة بالإمدادات من منطقة الشرق الأوسط، اتجهت الأسواق المستوردة—لا سيما في آسيا—إلى تنويع مصادر التوريد، في محاولة للحد من الاعتماد على منطقة واحدة وتعزيز مرونة سلاسل الإمداد. وقد انعكس ذلك في زيادة الطلب على الشحنات القادمة من الولايات المتحدة، التي استفادت من وفرة اللقيم منخفض التكلفة واستقرار الإنتاج، مما مكنها من تعزيز صادراتها من عدد من المنتجات البتروكيماوية، خاصة البولي إيثيلين ومشتقاته.

في هذا السياق، تبرز بعض الأطراف الإقليمية خارج إطار الدول الأعضاء، وفي مقدمتها إيران، بوصفها أحد الموردين المؤثرين في أسواق المنتجات المرتبطة بالغاز الطبيعي، لا سيما الميثانول واليوريا. وتشير التقديرات إلى أن صادرات إيران تمثل ما بين 10% و15% من تجارة الميثانول العالمية، إلى جانب نحو 5% إلى 8% من تجارة اليوريا، مع توجيه الجزء الأكبر من هذه الصادرات إلى الأسواق الآسيوية، خاصة الصين والهند. ويعزز هذا الدور من حساسية الأسواق—لا سيما في آسيا—لأي اضطرابات محتملة في الإمدادات الإيرانية، سواء نتيجة تحديات تشغيلية أو قيود لوجستية، الأمر الذي قد ينعكس سريعاً على توازنات العرض والأسعار، خاصة في الأسواق الفورية[6].

في ضوء ذلك، أسهمت هذه المتغيرات في تعزيز توجه الأسواق المستوردة نحو تنويع مصادر الإمداد، ليس فقط جغرافياً، بل أيضاً من حيث نوعية الموردين، بما يشمل زيادة الاعتماد على موردين بديلين من خارج المنطقة، وإعادة توزيع التدفقات التجارية بين الأسواق، في محاولة للحد من المخاطر المرتبطة بالاعتماد على مصادر محددة خلال فترات الاضطراب.

في المقابل، واجهت بعض الدول المنتجة في المنطقة تحديات متزايدة في الحفاظ على تدفقات صادراتها، نتيجة القيود اللوجستية وارتفاع تكاليف الشحن والتأمين، فضلاً عن اضطرابات التشغيل في بعض الحالات. وقد أدى ذلك إلى تأخير الشحنات، وتغيير مسارات النقل، وفي بعض الحالات إعادة توجيه المنتجات إلى أسواق بديلة، مما زاد من حالة عدم اليقين في السوق العالمية.

[6] Reuters / The National (2026): Iran among top global methanol exporters.
Mysteel (2026): Iran methanol capacity and share of global production.
S&P Global Commodity Insights (2024–2025): Iran petrochemical production data.
Guardian / UNCTAD (2026): Iran ranking among global urea exporters.
Reuters (2026): Impact of Iran conflict on global fertilizer trade.
Bloomberg Intelligence / Market reports (2026): Methanol market dynamics and export flows.
ReportLinker (Global Methanol Trade Outlook): Global trade volumes and ranking

كما أسهمت هذه التطورات في إعادة توزيع التدفقات التجارية بين المناطق، حيث شهدت أوروبا—بوصفها منطقة تعتمد بشكل كبير على الواردات—ضغوطاً متزايدة نتيجة ارتفاع تكاليف اللقيم والطاقة، إلى جانب اضطراب الإمدادات. وقد انعكس ذلك في ارتفاع تكاليف الإنتاج الصناعي وتراجع القدرة التنافسية لبعض الصناعات الكيماوية، في مقابل تحسن نسبي في موقع بعض المنتجين في مناطق أخرى.

ومن ناحية أخرى، برزت تأثيرات مباشرة على تجارة المنتجات المرتبطة بالغاز، خاصة الأمونيا واليوريا والميثانول، حيث أدى اضطراب إمدادات الغاز الطبيعي إلى تقلبات في توفر هذه المنتجات وارتفاع أسعارها. وتشير التقديرات إلى أن نحو 17% من الطاقة الإنتاجية العالمية للميثانول كانت معرضة للمخاطر خلال هذه الفترة، مما دفع الأسواق إلى البحث عن بدائل سريعة، وتعزيز المخزونات، إلى جانب اللجوء إلى عقود قصيرة الأجل لتأمين الإمدادات.

وفي السياق ذاته، ساهمت الاختناقات في ممرات الشحن الحيوية—ولا سيما مضيق هرمز—في زيادة تعقيد حركة التجارة العالمية، حيث أدى ارتفاع تكاليف النقل إلى إعادة تقييم جدوى بعض المسارات التقليدية، وفتح المجال أمام استخدام مسارات بديلة رغم ارتفاع تكلفتها. كما عزز ذلك من أهمية القرب الجغرافي وتوفر مخزونات الطوارئ في قرارات الشراء، مقارنة بالاعتماد السابق على الكفاءة السعرية فقط.

وعلى هذا الأساس، يمكن القول إن ما شهدته التجارة العالمية خلال هذه الفترة لم يكن مجرد اضطراب مؤقت، بل يمثل بداية لتحول أعمق في أنماط التبادل التجاري، حيث أصبحت مرونة الإمدادات، وتنوع مصادر التوريد، وكفاءة البنية اللوجستية، عوامل حاسمة في تحديد اتجاهات التجارة، إلى جانب العوامل التقليدية المرتبطة بالأسعار والتكاليف.

وفي هذا السياق، تشير المقارنات مع السوق الأوروبية إلى أن أثر الأزمة كان أكثر حدة على الاقتصادات المستوردة للطاقة، نتيجة تضاعف تكاليف اللقيم والطاقة، إلى جانب اضطراب الإمدادات، وهو ما انعكس في ارتفاع تكاليف الإنتاج وتراجع القدرة التنافسية للصناعات الكيماوية مقارنة بالمناطق المنتجة. يبين الشكل (5) ملامح إعادة تشكيل تدفقات التجارة العالمية في قطاع البتروكيماويات خلال الربع الأول من عام 2026.

الشكل (5)

ملامح إعادة تشكيل تدفقات التجارة العالمية في قطاع البتروكيماويات خلال الربع الأول من عام 2026.

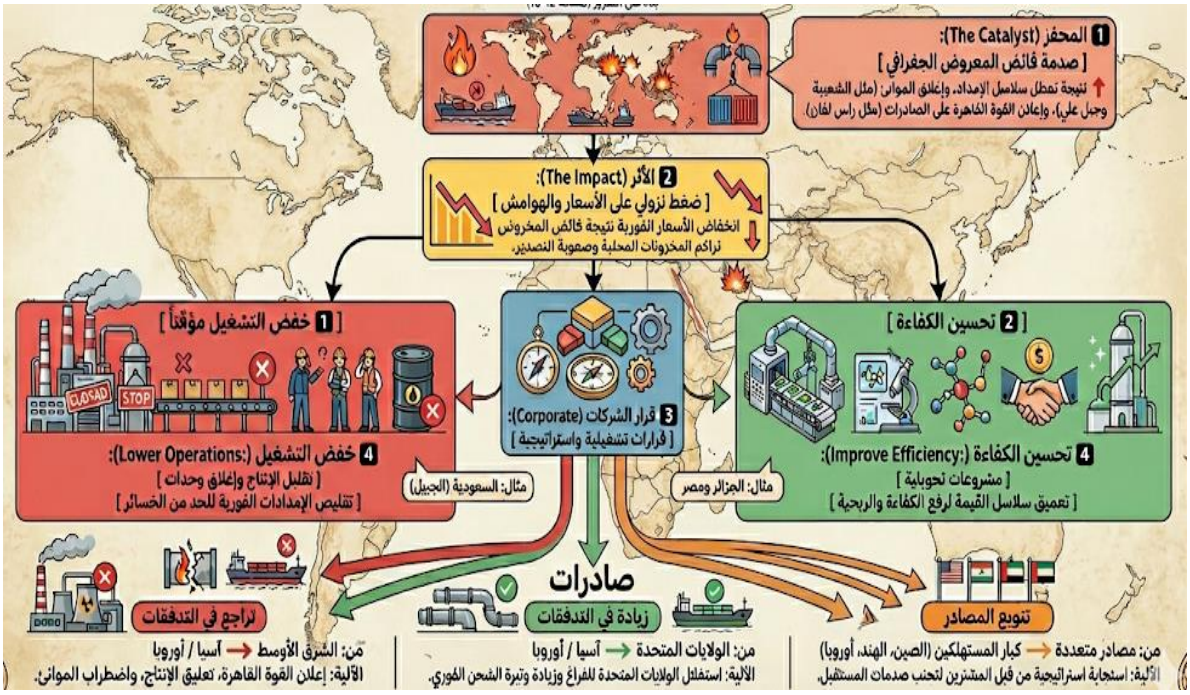

5. تأثير الأزمة على التنافسية العالمية في صناعة البتروكيماويات

أظهرت تطورات الربع الأول من عام 2026 تحولاً نوعياً في معايير التنافسية داخل صناعة البتروكيماويات، حيث لم تعد الميزة التنافسية تعتمد حصراً على انخفاض تكلفة اللقيم أو وفرة الموارد الطبيعية، بل أصبحت ترتبط بصورة متزايدة بقدرة المنتجين على إدارة المخاطر التشغيلية وضمان استمرارية الإمدادات في بيئة تتسم بارتفاع مستويات عدم اليقين.

ففي ظل استمرار فائض المعروض، كانت المنافسة—قبل تصاعد الاضطرابات الجيوسياسية—ترتكز أساساً على الكفاءة الإنتاجية وتكلفة اللقيم، مع تمتع المنتجين المعتمدين على الإيثان—لا سيما في الولايات المتحدة والدول الأعضاء في أوابك من دول الخليج العربية—بميزة نسبية مقارنة بالمنتجين المعتمدين على النافثا في أوروبا وآسيا. غير أن صدمة مارس 2026 كشفت عن حدود هذا النموذج، حيث أظهرت أن انخفاض التكلفة وحده لا يكفي لضمان استقرار الإنتاج أو استمرارية التدفقات في ظل اضطراب سلاسل الإمداد.

وفي هذا السياق، برزت أهمية ما يمكن وصفه بـ"التنافسية المرنة"، والتي تقوم على تنوع مصادر اللقيم، وكفاءة البنية اللوجستية، والقدرة على إعادة توجيه التدفقات التجارية، إلى جانب التكامل الصناعي بين التكرير والبتروكيماويات. وقد مكّنت هذه العوامل بعض المنتجين—حتى من ذوي التكلفة الأعلى نسبياً—من الحفاظ على استقرار عملياتهم خلال فترات الاضطراب.

كما أدت الاختناقات اللوجستية وارتفاع تكاليف النقل إلى تقليص الفروق التقليدية في التكلفة بين المناطق، وزيادة أهمية القرب الجغرافي وتوفر البدائل في تحديد القدرة التنافسية. وفي المقابل، واجهت المناطق المستوردة للطاقة—وخاصة أوروبا—ضغوطاً مزدوجة نتيجة ارتفاع تكاليف اللقيم والطاقة واضطراب الإمدادات، مما انعكس سلباً على قدرتها التنافسية مقارنة بالمناطق المنتجة.وعليه، يمكن القول إن التنافسية في هذه المرحلة لم تعد تُختزل في عنصر التكلفة، بل باتت تقوم على مزيج من العوامل التشغيلية والاستراتيجية، في مقدمتها مرونة سلاسل الإمداد والتكامل الصناعي، بما يعكس انتقال الصناعة من نموذج "التكلفة الأقل" إلى نموذج "المرونة الأعلى."

6. الرسائل الرئيسية

تشير نتائج التحليل الذي أجرته الأمانة العامة لمنظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول **(أوابك)** إلى أن صناعة البتروكيماويات العالمية خلال الربع الأول من عام 2026 دخلت مرحلة انتقالية مفصلية، تداخلت فيها الضغوط الهيكلية المرتبطة بفائض المعروض مع صدمات جيوسياسية مفاجئة، بما أدى إلى إعادة تشكيل ديناميكيات السوق، وتعزيز حساسية الإمدادات للمخاطر، وفرض تحول تدريجي في معايير التنافسية وسلوك المتعاملين.

- لا يزال فائض المعروض العامل الهيكلي المهيمن على السوق، نتيجة التوسعات الإنتاجية المتسارعة، خاصة في آسيا والولايات المتحدة، وهو ما يواصل الضغط على الهوامش الربحية.
- أظهرت صدمة مارس 2026 تأثر سلاسل الإمداد بشكل سريع بالتطورات الجيوسياسية، حيث انتقلت السوق مؤقتاً من التركيز على وفرة المعروض إلى القلق بشأن استمرارية الإمدادات.
- تمثل منطقة الشرق الأوسط محوراً رئيسياً في الإنتاج العالمي، مع تزايد تأثير المتغيرات الجيوسياسية على توازنات السوق.

- امتد تأثير الاضطرابات عبر كامل سلسلة القيمة، من الإنتاج إلى اللقيم واللوجستيات، مما يعكس تعقيد المشهد التشغيلي خلال فترات الأزمات.
- دخلت التجارة العالمية مرحلة إعادة تشكيل، مع توجه الأسواق نحو تنويع مصادر الإمداد وتعزيز أمن التوريد.
- تشهد معايير التنافسية تحولاً جوهرياً من التركيز على تكلفة اللقيم إلى نموذج يعتمد على مرونة سلاسل الإمداد وكفاءة البنية اللوجستية.
- أصبحت المرونة التشغيلية والتكامل الصناعي عاملين حاسمين في قدرة الدول والمنتجين على امتصاص الصدمات والتكيف مع المتغيرات.
- برزت المخاطر التشغيلية غير المباشرة كأحد أهم قنوات انتقال أثر الاضطرابات الجيوسياسية إلى المجمعات الصناعية، حتى في غياب أضرار هيكلية مباشرة. يبين الشكل (6) الرسائل الرئيسية لتحليل أوابك لمشهد البتروكيماويات في الربع الأول 2026.

الشكل (6)

الرسائل الرئيسية لتحليل أوابك لمشهد البتروكيماويات في الربع الأول 2026

في الختام، تؤكد الأمانة العامة لأوابك أن المرحلة الراهنة تمثل نقطة تحول مفصلية في هيكل صناعة البتروكيماويات العالمية، حيث لم تعد التنافسية تُقاس فقط بتكلفة اللقيم، بل أصبحت ترتكز على قدرة الأنظمة الصناعية على الصمود والتكيف مع بيئة تتسم بارتفاع مستويات المخاطر والتقلبات الجيوسياسية والتشغيلية. يبين الشكل (7) تحول معايير التنافسية في صناعة البتروكيماويات العالمية من نموذج التكلفة إلى نموذج المرونة التشغيلية.

الشكل (7)

تحول معايير التنافسية في صناعة البتروكيماويات العالمية من نموذج التكلفة إلى نموذج المرونة التشغيلية